

إستراتيجية التنمية السياحية في العراق

أ.م.د حمادي عباس حمادي و م.م. حيدر عبود كزار
كلية الآداب / جامعة القادسية

الخلاصة :

لا يخفى على احد إن التنمية السياحية تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل القومي الحقيقي وتوفير فرص العمل للعاطلين وتشغيل الأيدي العاملة فضلا عن توفير العملة الصعبة وإعادة تأهيل البنى التحتية للمناطق كافة ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية وبهذه المتابعة تعتمد التنمية الاقتصادية على القطاع السياحي بدرجات متفاوتة في زيادة الدخل القومي والدخل الحقيقي للفرد من خلال دفع المتغيرات السياحية في المجتمع للنمو بأسرع من معدل النمو الطبيعي . أي إن التنمية السياحية تعد في هذه الحالة نمواً إرادياً مدفوعاً . وهناك مؤشرات عديدة تنبئ عن هذا النمو في قطاع السياحة الدولية لعل في مقدمتها زيادة عدد السائحين وعدد الليالي السياحية والإنفاق السياحي والإيرادات السياحية وسوى ذلك من مؤشرات .

وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :

- ١- ما المقومات السياحية التي يحظى بها العراق ؟
 - ٢- ما المعوقات والمشاكل التي تعترض سبيل التنمية السياحية في العراق ؟
 - ٣- ما أهم الاستراتيجيات والخطط التي تحقق تنمية النشاط السياحي في العراق ؟
- وقد تمثلت فرضية البحث في إن العراق يزخر بالعديد من الإمكانيات والأنشطة السياحية المتنوعة التي إن استثمرت بشكل امثل فأنها يمكن إن تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام، كما ويهدف البحث إلى وضع مجموعة من الاستراتيجيات البعيدة المدى والتي من شأنها تطوير القطاع السياحي بما يجعله قادرا على مواكبة التطور السريع في العلاقات السياحية الدولية وجعل العراق مقصداً سياحياً عالمياً .

المقدمة :

شكلت السياحة عنصراً رئيساً في اقتصاديات كثير من دول العالم ، ولا سيما الدول التي تمتلك عناصر ومقومات نجاحها سواء كانت الطبيعية منها او البشرية . والعراق احد تلك الدول التي تمتلك هذه العناصر الا انها غير مستغلة بالشكل الصحيح الى جانب وجود مجموعة من المعوقات التي حالت دون النهوض بهذا القطاع الحيوي، وقد ازداد تدهور هذا القطاع خاصة بعد سقوط النظام في سنة ٢٠٠٣ وتعرض معظم المنشآت السياحية الى النهب والخراب، لذا فان رسم سياسة متوازنة تحاكي التطور الحاصل في دول العالم من شأنها ان تعيد لهذا القطاع نشاطه وحيويته .

مشكلة البحث :

وتتمثل بالتساؤلات الاتية وهي :

- ١- ما المقومات السياحية التي يحظى بها العراق ؟
- ٢- ما المعوقات والمشاكل التي تعترض سبيل التنمية السياحية في العراق ؟
- ٣- ما أهم الاستراتيجيات والخطط التي تحقق تنمية النشاط السياحي في العراق ؟

ان العراق يمتلك عدد كبير من العناصر السياحية و الإمكانيات التي ان استثمرت بشكل امثل فإنها سوف تسهم في دعم الاقتصاد العراقي .

يهدف البحث الى وضع مجموعة من الخطط والاستراتيجيات بعيدة المدى التي تطور القطاع السياحي العراقي .

المبحث الأول : عناصر السياحة ومقوماتها في العراق

ترتبط السياحة ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الجغرافية سواء كانت هذه البيئة طبيعية أم من صنع الإنسان وبالتالي فهي تؤثر تأثيراً كبيراً في نشوء وتطور السياحة في أي منطقة او إقليم من الأقاليم. إن المقومات الجغرافية الطبيعية تشمل الموقع الجغرافي ، معالم سطح الأرض ، المناخ ، النبات الطبيعي ، الموارد المائية والطيور الحيوانات البرية . أما المقومات البشرية فهي تمثل المرافق الدينية، المواقع الأثرية والشواهد الثقافية كالنصب التاريخية، والتراث الشعبي والصناعات اليدوية، والفن المعماري ومدن المعارض والمناسبات ، مدن الملاعب والمدن الرياضية ... الخ.

العناصر الجغرافية الطبيعية:

هي تلك الظواهر التي تحدث على سطح الأرض دون إن يتدخل الإنسان في حدوثها ، وعليه فان التخطيط السياحي يتطلب تفهماً عميقاً لها وإحاطة تامة بها وبخصائصها على اعتبار إنها الوعاء الذي يتضمن الناس ويشهد نشاطهم وسعيهم ويؤثر فيهم ويتأثر بهم^(١). ومن هذه العناصر:

أولاً الموقع الجغرافي:

تبرز أهمية الموقع الجغرافي من الناحية السياحية من حيث كونه يحدد العلاقة بين الإقليم المقصود بالتنمية السياحية وبحركة السياحة الدولية في الأقاليم الأخرى، كما تبرز أيضاً في إيجاد ما يسمى بالمواقع الوسيطة، إذ لا يمكن إن تعد المنطقة السياحية في إقليم ما هي المستفيد فقط من السياح بل إن الفائدة تشمل أيضاً المناطق التي تتوسط بين مراكز الجذب السياحي .

يقع العراق بين دائرتي عرض (٢٩ ° - ٣٧ °) شمالاً، وخطي طول (٤٨ ° - ٣٨ °) شرقاً ، أما موقعه بالنسبة للوطن العربي فهو يقع في الجزء الشمالي الشرقي ويطل على الحدود الشرقية له ، كما يحتل الركن الغربي من قارة آسيا وبهذا المفهوم فان موقع العراق يعد موقعاً وسيطاً بين أقطار الخليج العربي من جهة والأقطار المطلة على البحر المتوسط من جهة أخرى ، ويعد حلقة الوصل بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا (العالم القديم) ، وتتأخم العراق أربع دول عربية هي (الأردن، سوريا، السعودية والكويت) ودولتان غير عربيتان هما إيران وتركيا ويرتبط مع هذه الدول بعلاقات تاريخية و حضارية واقتصادية وكان لوجود طرق النقل المختلفة(البرية والبحرية والجوية) قد عززت هذه العلاقات على مر الأزمنة ، وقد شكلت هذه الدول مصدراً أساسياً ومهم للسياح وخاصة أقطار الخليج العربي ، إذ كان يعبر العراق ويزوره سنوياً مئات الآلاف من المواطنين العرب ذهاباً وإياباً^(٢).

وبالنظر إلى الأسواق السياحية على الصعيد الدولي والتي هي حسب الموقع الجغرافي (أوروبا ،الولايات المتحدة،اليابان) وعلى الصعيد العربي والإقليمي (أقطار الخليج العربي (الهند،باكستان وإيران) كما نجد إن مجموعة السياح الأوروبيين الذين يزورون إيطاليا ويوغسلافيا السابقة واليونان وتركيا ثم سوريا ولبنان يشكلون أهمية للعراق إذا ما تابعت هذه الموجات مع الزمن ومدت خط سيرها إلى الهند وباكستان باعتبار انه يمكن للعراق اجتذابها لزيارته، وكذلك بإمكان العراق اجتذاب قسم من هذه الموجات الذاهبة إلى تونس ومصر والأردن، وفي هذه الحالة ما عليه إلا التنسيق مع الأردن، أما

السياحية في العراق بالنسبة لموجات السياح القادمين من أمريكا الشمالية واليابان فيمكن للعراق اجتذاب قسم منها لزيارة المواقع الأثرية فيه والتي يهتم بها السياح حول العالم. أما موجات السياح من الدول الخليجية والإسلامية هي فعلاً موضع اهتمام العراق لزيارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية أو لإغراض الاصطياف في شمال القطر^(٣).

إن هذه العوامل الموقعية تخلق دوراً هاماً للعراق لينافس دول المنطقة بما يمتاز به من عوامل جذب سياحية وتنسيق التعاون مع الدول المجاورة لكي يتبادل معها المجاميع السياحية والمنفعة في الإطار السياحي الإقليمي والدولي .

ثانياً التضاريس:

تفرض التضاريس الأرضية تأثيرها على أنماط الاستفادة من الأرض والمصادر المتاحة فيها، وفي الدراسات الجغرافية السياحية للتضاريس الأرضية يوجه الاهتمام نحو مميزات وقوة جاذبية هذه العناصر وإمكانية استثمارها في التنمية السياحية وتشتمل التضاريس الأرضية على المرتفعات والمنخفضات والسهول الموجودة على سطح الكرة الأرضية. ويضم العراق مجموعة من التضاريس وهي:

١- المنطقة الجبلية:

وتتصف هذه المنطقة بتنوع مناظرها الطبيعية وجمالها الخلاب والتباين الكبير في معالم سطح أرضها الطبيعية، إن هذه المنطقة التي تقدر مساحتها بـ(٥%) من المساحة الكلية للعراق أو ما يعادل نحو (٢٣٢٧٠ كم^٢) وتمثل اصغر وحدة طبوغرافية في القطر، وبالرغم من صغر مساحة هذه المنطقة إلا إنها من ناحية المناظر الطبيعية ومعالم سطح الأرض الطبيعية تمتاز عن غيرها من الوحدات الطبوغرافية الأخرى التي تتكون منها أرض العراق بمميزات عديدة من أهمها:

أ- تتصف هذه المنطقة بارتفاع أراضيها مقارنة ببقية مناطق العراق الأخرى إذ يصل الارتفاع إلى أكثر من (٣٠٠٠م) في بعض القمم الجبلية، مثل قمة هلكرد في جبل حصاروست والتي هي اعلى قمة جبلية في العراق (٣٦٠٧م)، وهذه الصفة لها أهميتها إذ إنها من مميزات السياحة المعاصرة التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للسياح، وهو توجه السياح نحو بيئة تتصف بتباين مظاهر السطح فيها عن بيئتهم الأصلية .

ب- تتميز معالم سطح الأرض الطبيعية داخل المنطقة الجبلية نفسها بتنوعها فالى جانب الجبال العالية توجد سهول وهضاب متباينة الارتفاع، فالسياح يفضلون التغيير في التضاريس والأماكن والخدمات، ولهذا نراهم يفضلون المناطق الجبلية .

ج- تتصف المنطقة الجبلية من العراق بشكل عام بأنها ذات مناظر خلابة وتتصف بأجوائها الهادئة بعيدة عن مناطق الضجيج وتتخللها عيون مائية كثيرة وانهار وكثير من الشلالات مثل شلال كلي علي بك في اربيل وشلال احمدأوه في السليمانية، كما توجد ظواهر جيومورفولوجية جذابة وعدد من الكهوف مثل كهف كونه با و قزقاين^(٤).

إن تنوع المناظر الطبيعية الجميلة في المنطقة إلى جانب وجود الشلالات ساعدت على تركيز المصايف السياحية فيها، إذ إن كثير من الأماكن في المنطقة الجبلية مؤهلة بحكم الموقع واعتدال المناخ وجمال الطبيعة لان تصبح من المصايف الجميلة التي استغل قسم منها سياحياً والأخرى تنتظر الاستغلال، وتشير كثير من تجارب الدول الأوربية إلى إن درجة تشغيل الفنادق السياحية في المناطق الجبلية تبلغ حوالي ضعف درجة تشغيل مثيلاتها في البلاجات وشواطئ البحار، ويرجع سبب ذلك إلى استغلال هذه المرافق السياحية في المناطق الجبلية صيفاً وشتاءً، إذ تستغل صيفاً لكونها تشكل مصايف

السياحية في العراق جميلة في هذا الفصل وتستغل في فصل الشتاء لمزاولة رياضة التزلج على الثلوج فضلاً عما تملكه من مناظر شتائية ساحرة وخلابة^(٥).

٢- إقليم السهل الرسوبي :

يزخر هذا الإقليم بمعطيات سياحية جاذبة، إذ يمتاز بانبساط أراضيهِ وبالتالي سهولة حركة النقل والانتقال فيه طيلة أيام السنة مما شجع لمد كافة أنماط النقل البري من طرق معبدة وخطوط حديدية فضلاً عن اختراق نهري دجلة والفرات للإقليم الأمر الذي ضاعف من قيمته السياحية وزاد من مرونة الحركة فيه، وبالتالي إمكانية الاستفادة من هذين النهرين كمسرح نقلي عن طريق استخدام وسائل النقل النهري^(٦). فضلاً عن ذلك يعد إقليم السهل الرسوبي من أهم المناطق التي تتواجد فيها أقدم الآثار الحضارية والتي تعد قطباً جاذباً لحركة السياحة متمثلة بآثار السومريين في أور والوركاء و نمر و ايسن ولكش ومسلة حمورابي والآثار الإسلامية الخالدة في بغداد وماجاورها كالمدرسة المستنصرية وطاق كسرى في المدائن والحضر وملوية سامراء وغيرها.

ويحتضن هذا الإقليم مرآد دينية مقدسة ومقامات لأولياء ورجال دين منتشرة في معظم جهاته تقريباً، من أشهرها المرآد الموجودة في النجف و كربلاء والكاظمية وسامراء وجامع أبو حنيفة والكيلاني ، فضلاً عن وجود العديد من الكنائس والأديرة التابعة للطوائف المسيحية المختلفة. كما يشتهر الإقليم بمجموعة كبيرة من الصناعات الشعبية والفلكلورية مثل صياغة الذهب والفضة والنقش على النحاس وصناعة البسط ومجموعة من الصناعات الفخارية المتمثلة بصناعة الزير (الخب) والأواني الفخارية، فضلاً عن صناعة الخوص كالحصران والمراوح وغيرها^(٧). وهناك أيضاً المراكز الحضرية الرئيسية في الإقليم والتي تعد سجلاً حضارياً ناطقاً كما في بغداد بابل وبقية مراكز المحافظات الواقعة على نهري دجلة والفرات.

وفي جنوب الإقليم بين البصرة والعمارة والناصرية تنتشر الأهوار التي اشتهرت بمميزات بيئية فريدة فهي تعد من أبرز نطاقات الأراضي الرطبة وهي تزخر بكل أشكال التنوع البيولوجي، وقد أتاح ثرائها الطبيعي وموقعها الجغرافي إن تكون استراحة أو نقطة عبور لملايين الطيور المهاجرة من روسيا حتى جنوب إفريقيا، ثم إنها منطقة توالد لأنواع كثيرة من أسماك الخليج العربي، وقد صنفتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة كأحد أهم مراكز التنوع الإحيائي في العالم^(٨).

٣- إقليم الهضبة الغربية :

يشغل هذا الإقليم مساحة تقدر بحوالي (٦%) من مجموع مساحة العراق أي حوالي (٢٧٠) ألف كم^٢، وتضم هذه المنطقة الصحراوية عدد من البحيرات مثل بحيرة الرزازة والحبانية والثرثار، كما تقع فيها مجموعة من المواقع الأثرية مثل قصر الأخيضر، ويخدم هذه المنطقة خط حديدي يربط العاصمة بغداد مع الحدود العراقية السورية فضلاً عن وجود طريقين دوليين رئيسيين أحدهما يتجه إلى الرطبة ومنها إلى الأردن وإلى السواحل الشرقية للبحر المتوسط، والثاني يتجه بموازاة نهر الفرات لينتهي عند القائم ويستمر داخل الأراضي السورية عبر إقليم الجزيرة ومنها إلى شمال وغرب سوريا^(٩).

ومن أبرز ميزات هذا الإقليم هو أنه يضم الأراضي الصحراوية المناسبة لنشاطات الفروسية وصيد الحيوانات وهي من العناصر التي يهواها بعض السياح وبشكل يؤدي إلى إن يمضوا أكثر من ليلة في هذه الأراضي الواسعة بمساحتها وصفاء سمائها ليلاً.

ثالثاً- المناخ:

يعد المناخ احد المقومات الجغرافية الطبيعية وعاملاً مهماً من العوامل المؤثرة في نشوء وتطور السياحة وتبرز أهمية هذا العامل في كونه يحدد إمكانية الاستفادة من المصادر السياحية سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان، ففي ظل الأحوال الجوية المناسبة فقط يمكن استغلال المصادر الطبيعية

والاصطناعية من قبل السياح (كالجبال والبحيرات والبحار والشواطئ والمناظر الطبيعية والغابات والمواقع الاثرية والثقافية والعمرانية) هذا من جهة ومن جهة أخرى تعد الأحوال الجوية والمناخية نفسها من الشمس المشرقة والهواء النقي ودرجات الحرارة المعتدلة من العوامل المفضلة للتنمية السياحية .
تحتل المنطقة الجبلية المكانة الأولى في العراق لإغراض السياحة الشتوية المتمثلة بالفعاليات المرتكزة على تساقط الثلج وهذه الفعاليات تشكل في مظهرها الحالة الفريدة لمناخ العراق ،لان مثل هذا المظهر والنشاط في دول أوربا وأمريكا وروسيا مثلاً امرأً اعتيادياً لمواقع بلادهم في عروض عليا تسمح بتساقط الثلوج فترة زمنية طويلة قد يكون معها الشتاء عامل الضيق المناخي وانحسار للنشاط البشري،وبنفس القدر كانت أهمية هذه المنطقة في فصل الصيف إذ تشكل المنطقة بعمومها مصيفاً ومنتجعاً إن لم يكن على المستوى العالمي والعربي فهو على المستوى المحلي،وهذه الحقيقة لها أهميتها الكبرى من حيث إن التطوير سوف يركز على موقع يوفر حالتين متناقضتين متكاملتين لصناعة واحدة وهذا له أهميته أيضاً في حسابات الزمن والكلفة^(١٠).

أما في وسط وجنوب العراق فبسبب ارتفاع درجات الحرارة بصورة كبيرة والتي تصل في شهر تموز إلى أكثر من (٤٥م°) فقد حالت دون قيام النشاط السياحي في هذا الفصل ، وفي فصل الشتاء تشكل منطقة جنوب العراق اقليماً مثالياً خاصة إذا كان الهدف من السياحة هو الاستمتاع بالدفء،وعموماً فإنه لا ينبغي النظر في تقويم المناخ السياحي من وجهة نظر اوروبية سويدية مثلاً، إذ لا يتحمل السائح السويدي معدلات حرارة تموز وأب، ولا من وجهة نظر امريكية او روسية ونحوها ليس ذلك فقط من عدم التوقع بأن الشخص الذي يسكن نيويورك او موسكو يفكر في قضاء إجازة الصيف في العراق وإنما من المنطق السليم بان نجاح السياحة هو اولاً في سوقها المحلي وهو العراق وبالقدر الذي تكون فيه الإمكانيات المحلية توفر المستوى العالمي المقبول^(١١).

رابعاً-الموارد المائية :

تعد دراسة الموارد المائية ذات أهمية كبيرة في المجالات السياحية لما لهذه الموارد من أهمية في تحقيق التنمية السياحية إذ يبحث السائح دائماً عن الماء العذب لمواجهة الاحتياجات المتعددة ،على إن نصف الماء في المرافق السياحية يعد امرأً غير عادي،ومن البديهي إن مياه الشرب تأتي في المقام الأول من الأهمية إلا ان كميتها اليومية التي تقدر بحوالي لترين تعد قليلة بالمقارنة مع ما يستهلكه السائح منها في الاستعمالات الأخرى والتي تقدر بحوالي (٣٠٠) لتر يومياً^(١٢).

وتشمل الموارد المائية جميع أشكال مصادر المياه كالأمطار والثلوج والمياه الجوفية ثم المياه السطحية (الأنهار والبحيرات) وتعد الأمطار المورد الأساسي للماء في المنطقة الشمالية من العراق خلال فصل الشتاء،وتعد المياه الجوفية المصدر الرئيسي لسكان المنطقة الشمالية صيفاً والأجزاء الصحراوية صيفاً وشتاءً،بينما تعد المياه السطحية المورد الأساسي لأغلب أراضي السهل الرسوبي وسكانه^(١٣). وتتكون المصادر المائية السطحية في العراق بصورة رئيسة من مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما ، ويمكن تصنيف الموارد المائية في العراق إلى :-

١-الأنهار :

وتتمثل بنهري دجلة والفرات وروافدهما ،وتزداد أهميتها بسبب غزارة مياهها خاصة في المنطقة الجبلية من العراق ،إذ يصل معدل تصريف نهري دجلة والفرات عند دخولهما الأراضي العراقية حوالي (١٥١٥)م^٣/ثا أي بتصريف سنوي قدره (٤٧٧) مليار م^٣ .
يقع حوض الفرات بين دائرتي عرض (٣٠° - ٣٠° - ٤٠°) شمالاً ويتكون من النقاء رافدين رئيسين هما مراد صو و فرات صو ، وهناك مجموعة من وديان المسيلات المائية التي تغذي نهر الفرات شرق مدينة ايكرا، أما بالنسبة لحوض نهر دجلة فهو يقع بين دائرتي عرض (٣٩° - ٣٠°) وخطي طول (٣٩° - ٤٥° - ٥١°) شرقاً وتغطي مساحة قدرها (٤٧٦١٥) كم^٢ منها (٥٧٦١٤) كم^٢ تقع في تركيا أي

السياحية في العراق بنسبة (١٢ر٢%) و(٢٥٣٠٠٠) كم^٢ في العراق أي بنسبة (٥٣ر٦%) والباقي في إيران^(١٤). إن هذه الأنهار صالحة للسباحة في فصل الصيف فضلاً عن إنها تحتوي على ثروة سمكية كبيرة .

٢- البحيرات :

وتشمل البحيرات الطبيعية والاصطناعية التي تكونت نتيجة لإنشاء السدود والخزانات فضلاً عن وجود الاهوار والمستنقعات في جنوب العراق، ومن ابرز هذه البحيرات والاهوار بحيرة دوكان ودر بندخان والحبانية والثراث وساو واهوار أبو دبس والحمار والجبايش وهور الدلمج وغيرها. إن هذه البحيرات تشكل مواقع ذات أهمية بالغة لكثير من المؤسسات الترفيهية والفندقية والخدمات السياحية التي ترتبط بها، وقد أنشئت حول العديد منها مدن سياحية مثل المدينة السياحية في الحبانية و دوكان ومشروع إنشاء المدينة السياحية في در بندخان. وبالرغم من إن شواطئ العديد من هذه البحيرات تقتصر إلى البلاجات والرمال الناعمة، إلا انه يمكن معالجة هذا النقص عن طريق إنشاء البلاجات الاصطناعية ونقل الرمال إليها من مناطق أخرى وهو تدبير شائع حتى في أشهر البلاجات العالمية كتلك التي تنتشر في الريفير الفرنسية والساحل الايطالي، وتحتوي هذه البحيرات ايضاً على ثروة سمكية وفيرة وتعد اسماك الشبوط من أهم أصنافها والتي هي الأخرى يمكن إن تكون عامل جذب سياحي لاسيما لمزاولة هواية صيد الأسماك من قبل السياح.

٣-المياه الجوفية :

تقسم المياه الجوفية في العراق على أساس التحليل الكيماوي إلى صنفين هما :
أ-المياه الجوفية العذبة وتحتوي مثل هذه المياه على نسب معتدلة من البيكاربونات القاعدية ولهذا يمكن استخدامها مباشرة لإغراض الري والاستخدامات الصناعية وحتى الأغراض المنزلية ومن أمثلتها المياه الجوفية الموجودة في المدن والمصايف المنتشرة في المنطقة الجبلية أمثال مصيف شقلاوة وسرسنك وسولاف وسرجار ، وتظهر هذه المياه على شكل ينابيع وعيون طبيعية، وقد أصبحت المحور الأساسي للحياة البشرية إلى درجة إن وجود هذه الينابيع هو الذي يحدد مواطن السكن البشرية في اغلب الجهات كما في واحات عين تمر(شثاة) وكبيسة في منطقة الهضبة الغربية.

ب-المياه الجوفية المالحة والتي تحتوي على نسبة عالية من ايونات الأملاح وهي بدورها تقسم إلى قسمين ،معتدلة الملوحة كالتي في محافظة كركوك ونينوى ومنطقة الجزيرة، ومياه جوفية شديدة الملوحة كالمياه الموجودة في منطقة السهل الرسوبي^(١٥) .

٤-المياه المعدنية:وهي المياه الجوفية التي تتصف بصفات كيماوية خاصة وهي غالباً ما تستخدم لإغراض طبية وعلاجية ولهذا فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياحة العلاجية ،ومن أهم الينابيع والآبار المعدنية المشهورة عين حمام العليل والزهرة والقديس في محافظة نينوى ، وعين بريذة وبني خيلان في محافظة السليمانية وشيخان في اربيل . إن العيون المعدنية تختلف فيما بينها من حيث أهميتها للسياحة العلاجية فهناك بعض العيون المعدنية لها مميزات علاجية جيدة أنشئت حولها مصحات ذات شهرة عالمية وتزار من قبل عدد كبير من السياح أمثال سان موريس في سويسرا وفيسبادن في ألمانيا^(١٦) .

ومن المؤسف إن الدراسات العلمية لهذه العيون المعدنية وطبيعية مياهها ومدى صلاحيتها للأغراض العلاجية في العراق تعد قليلة الأمر الذي أدى إلى عدم استغلالها بشكل جيد. إن دراسة مياه هذه العيون وتحديد خواصها الطبيعية وقابليتها العلاجية وإنشاء المصحات حولها تؤدي بلا شك إلى نشوء وتطور احد الفروع السياحية المهمة المتمثلة بالسياحة العلاجية .

٥- الشلالات والمساقط المائية: إن وجود الشلالات والمساقط المائية في اية منطقة تعد ذات قيمة سياحية عالية، وتظهر في المنطقة الجبلية المساقط المائية التالية :

أ- شلال كلي علي بك على نهر راوندوز احد روافد نهر الزاب الكبير .

ب- شلالات بيخال على نهر روبري كوجك احد روافد الزاب الكبير.

ج- شلالات اينشكي في مصيف سرسنة .

د-شلالات منطقة الموصل على نهر الخوصر^(١٧) .

ويرتبط وجود عدد من المؤسسات السياحية والمصايف بوجود هذه الشلالات ، إذ انشيء مصيف كلي علي بك قرب الشلال الذي يحمل الاسم ذاته ،وكذلك الحال بالنسبة لمصيف بيخال ومصيف سرسنة . وتحتاج هذه المساقط والشلالات إلى عمليات تطوير لكي تكون مؤهلة لاستقبال السياح وتصبح عناصر جذب سياحي رئيسة في المنطقة وبخاصة شلالات كلي علي بك وبيخال .

خامساً- الطيور والحيوانات البرية :

تحظى الطيور والحيوانات البرية وكذلك الأسماك الموجودة في مياه الأنهار والبحيرات باهتمام السياح وتشكل إحدى المقومات الجغرافية الطبيعية المؤثرة في السياحة ،إن الانتشار الكبير لها تسمح للسياح بمزاولة هواية الصيد أما الانواع النادرة منها فتحظى باهتمام الباحثين والعلماء ،إن كثيراً من الدول بدأت توجه عناية كبيرة للحيوانات والطيور النادرة واعتمدت الوسائل الكفيلة بالمحافظة عليها وقامت بجمعها في محميات خاصة كتلك الموجودة في كينيا وتنزانيا .

ويزرع العراق بأنواع مختلفة من الطيور والحيوانات البرية وتكاد تنعدم فيه الحيوانات المفترسة والخطرة على الإنسان ،إلا انه يلاحظ قلة الدراسات المتعلقة بعددها وتصنيفها وتحديد أماكن تواجدها او جمعها في محميات خاصة يمكن إن تكون مراكز جذب سياحية جيدة ،ليس هذا فحسب بل إن كثير من هذه الحيوانات قد انقرضت وقسم منها معرضة للانقراض وهو ما أشارت إليه العديد من الدراسات الحديثة .

ويمكن تصنيف الطيور الموجودة في العراق إلى :

١-الطيور الدائمة ومن أهمها الخضيرى ودجاج الماء والاوز العراقي ونعيج الماء،وهذه تنتشر في مناطق الاهوار في جنوب العراق^(١٨)،أما القبج والدراج والحمام البري والسوسك فتنتشر في المنطقة الجبلية في شمال العراق .

٢-الطيور المهاجرة مثل القطاة،الزرزور،الصقر وغيرها^(١٩) .

أما أهم الحيوانات البرية الدب،الماعز البري،الثعالب،الذئب،الغزال ،الأرانب،الخنزير البري،النمر المرقط،كلب الماء،السنباب،الضبع والدعرج وغيرها،ومن هذا الاستعراض الموجز للطيور والحيوانات البرية يتضح أن العراق يمتلك ثروة جيدة،والتي إن استغللت بشكل صحيح ووضعت القوانين التي تحد وتنظم من عمليات الصيد الجائر فإنها ستصبح عامل جذب سياحي مهم بالنسبة للعراق .

سادساً-النبات الطبيعي :

يؤثر النبات الطبيعي في النشاط السياحي في اتجاهين هما :

أ-كونها مناظر طبيعية جميلة تجذب أنظار السياح ،فالإنسان يميل بطبيعته نحو المناطق الخضراء وهو عند المفاضلة يختار المناطق التي تمتاز بجمال الطبيعة وكثرة الطيور والحيوانات وبيتعد عن المناطق المجربة ،وإذا ما استعرضنا المناطق السياحية في العالم نجد إن الكثير من السياح يتوجهون حيث يوجد المظهر الأرضي الأخضر .

ب-تشكل متنزهات طبيعية يؤمها السياح للتمتع بجمالية البيئة .

ويمكن إن نلاحظ ذلك في شمال العراق حيث تنتشر الغابات وأشجار الفاكهة فيها بشكل كبير مما شكل عامل جذب سياحي مهم .كما يمكن إن تشكل بساتين النخيل والغابات في جنوب العراق وخاصة تلك الموجودة على ضفاف شط العرب والتي تعد من أجمل المناطق في العالم ،إن تخدم الجانب السياحي بقدر ما تخدم الجانب الزراعي ،فاغلب السياح يبحثون عن شيء جديد لمشاهدته وزيارته ،وقد اصبحت المناطق الساحلية والبحار أماكن مألوفة وليس فيها من جديد تستطيع إن تقدمه للسائح ،بينما مناطق نخيل

شط العرب هي أماكن فريدة من نوعها . إن إنشاء قرى سياحية وسط هذه البساتين سيجلب الكثير من السياح ليعيشوا هذه التجربة الفريدة^(٢٠) .

العناصر الجغرافية البشرية:

وتشمل على وجه التحديد :

١-المزارات الدينية : وتشمل الأضرحة والأماكن الدينية ومقامات الأولياء والصالحين وأي شيء يتعلق بالتراث الديني لدولة ما ، كما تشمل الأديرة والكنائس، إذ تعد أماكن لإشباع الحاجات النفسية والروحية والاجتماعية للسياح . وتمارس السياحة الدينية بوصفها نمطاً من أنماط السياحة التي تمارس إلى جانب ممارسة النشاطات والطقوس الدينية، ويمتاز هذا النمط باستمراريته وعدم تأثره بالعوارض المناخية أو مستوى المعيشة على نحو كبير ، إلا أن كثافة الطلب تتركز في المناسبات الدينية المهمة ، أي التفاوت في حجم الطلب مع حقيبة استمراريته طوال العام ، وشموله لشرائح المجتمع كافة^(٢١) .

وتعد السياحة الدينية في العراق احد أهم الأنماط السياحية بالنسبة للسياحة الداخلية والخارجية على حد سواء ، وذلك بسبب تعدد مراكز الزيارة المهمة لكافة الأديان السماوية والطوائف ، ولعل أهم مواقع السياحة الدينية في العراق يتمثل في المراكز الدينية الإسلامية وأهمها :

أ-الروضة الحيدرية في النجف الأشرف .
ب-الروضة الحسينية والعباسية في كربلاء .

ج-الروضة الكاظمية والحضرة القادرية وجامع ومرقد الإمام الأعظم في بغداد .

د-الروضة العسكرية في سامراء، ومرقد سيد محمد في بلد وغيرها من المراكز المنتشرة في كافة أرجاء العراق .

فضلاً عن بعض الأماكن الدينية المسيحية القديمة مثل كنيسة مريم العذراء في بغداد ودير مارماتي ودير ماربنهاي محافظة نينوى .

وتعد الدول الإسلامية إحدى أهم مصادر السياحة الدينية الخارجية ، ومن هذه الدول (الهند، باكستان، إيران وتركيا) وتتركز زيارة الأتراك خلال موسم الحج لوقوع العراق على خط النقل البري بين تركيا والمملكة العربية السعودية .

٢-المناطق الأثرية والتاريخية :

وهي بقايا وأطلال الحضارات السابقة التي تم العثور عليها عن طريق الحفريات والتنقيب ، إذ تعد هذه الآثار تراثاً لحضارات وامتداداً للتطور والمعرفة الإنسانية ، ويخز العراق بكم هائل من هذه الآثار وقد ورث تراثاً حضارياً كبيراً يعود إلى مختلف العصور التاريخية ، إذ تشير الدلائل الأثرية إلى وجود ما يقارب نحو (١٠) آلاف موقع أثري موزعة على عموم أنحاء البلاد^(٢٢) ، لعل من أبرزها الآثار البابلية والسومرية والآشورية في بابل ونفر وأور واريديو والوركاء والنمرود ، وكذلك آثار المدائن وعرقوف وتل حرم في بغداد ، كما تضم الآثار العربية الإسلامية مثل مدينة الحضر العربية وجامع الخلفاء وخان مرجان ومدرسة جامع مرجان إلى جانب المدرسة المستنصرية والقصر العباسي في بغداد .

إن مشكلة الآثار العراقية لم تبلغ على مر تاريخها بحالة كالتالي حصلت بعد سقوط النظام في ٩ نيسان من عام ٢٠٠٣ ، فقد حدثت عمليات السطو المنظم والنهب على موجودات المتحف العراقي والتي تقدر بالآلاف اللقى والقطع الأثرية ، وقد أعلنت المصادر في إدارة المتحف العراقي عن فقدان (١٥) ألف قطعة لم يسترجع منها إلا (٤) آلاف قطعة بعضها ما زالت وديعة هنا وهناك في بلدان العالم وهي بحاجة إلى وقفة جادة لاستعادتها .

٣- الحرف اليدوية والتراثية:

وهي نقل لتراث وعادات وتقاليده الشعوب على شكل مادي لجذب اعداد من السياح سواء أكان ذلك من داخل البلد أم من خارجه، إذ يتجه هؤلاء لاقتناء منتجات الحرف اليدوية وغيرها من الصناعات الشعبية ذات القيمة الفنية والتراثية^(٢٣).

ويشتهر العراق بالعديد من الصناعات الشعبية التي تلقى رواجاً لدى السياح ومنها:

أ-صناعة الفخار، ويعد الطين مادته الأساسية ومن أهم المنتجات الحب، الجرار، السنديان والمزهريه وغيرها .

ب-صناعة المنسوجات اليدوية والحياسة كالسجاد والبسط والوسائد وعليها نقوش وزخارف متعددة .

ج- صناعة سعف النخيل، ومنها صناعة الخصاف، الحصران، السلال، المراوح اليدوية، المكناس، الأسرة، والكراسي والأقفاص .

د-صياغة الذهب وهي منتشرة في عموم محافظات القطر وتختص بصياغة الأقراط والأساور والقلائد والدبابيس .

هـ- صناعة الصفر (النحاس) وتوجد في بغداد اسواق متخصصة في طرق النحاس وصناعاته، ومن هذه الأسواق سوق (الصفافير) وهي ما تزال تمارس بطريقتها الشعبية المألوفة وهي سر أهميتها وقيمتها وتختص بصناعة الأدوات المنزلية وأدوات الزينة والسلع التذكارية المختلفة.

وهناك مجموعة من العناصر التكميلية للسياحة في العراق ومنها :

١- المسارح والسينمات: وتوجد في العراق مجموعة كبيرة من المسارح والسينمات المنتشرة في عموم ارجاء البلاد ومنها على سبيل المثال المسرح الوطني الذي يتسع لـ(١٠٠٠) شخص وتقدم فيه المسرحيات والحفلات الموسيقية والغنائية والافلام السينمائية، كما يحتوي على صالتي سينما وبقية الوسائل الفنية والخدمية الأخرى .

٢- المتاحف: ومنها المتحف العراقي والذي يضم آثار الاقوام التي سكنت وادي الرافدين منذ العصور السحيقة في القدم وحتى العهود العربية والإسلامية وقد نظمت الآثار في قاعات المتحف تبعاً للتسلسل الزمني لهذه الحضارات وكانت لهذا المتحف مكتبة زاخرة بمواضيع التاريخ القديم ومختلف الحضارات إلى جانب شتى فنون المعرفة وبمختلف اللغات . ومن المتاحف الأخرى متحف الأزياء والمآثورات الشعبية والمتحف البغدادي والمتحف الحربي والمتحف الوطني للفن الحديث ومتحف الفنانين العراقيين الرواد ومتحف التاريخ الطبيعي، فضلاً عن المتاحف المنتشرة في المحافظات والتي تحتوي على بقايا الآثار والقطع الأثرية للاقوام التي سكنت تلك المناطق^(٢٤).

٣- الملاعب والقاعات الرياضية والمساح: تنتشر في العراق مجموعة كبيرة من الملاعب والنوادي الرياضية والمساح، وتتركز اغليها في العاصمة بغداد، لعل من ابرزها ملعب الشعب الدولي وملعب الكشافة ونادي الصيد والفروسية العراقي ونادي الاعظمية والسعدون، فضلاً عن مسبح الاعظمية والزوراء الأولمبي والشعب الدولي .

٤- الفنادق والمطاعم السياحية: تتوزع في بغداد والمحافظات مجموعة من الفنادق والمطاعم السياحية التي كانت تابعة للمؤسسة العامة للسياحة وبمختلف الدرجات ومنها فندق المنصور ميليا وفندق بابل وعشتار شيراتون والسدير وفلسطين ميرديان، ومن أهم المطاعم السياحية مطعم خان مرجان ومطعم الشموع فضلاً عن المطاعم المنتشرة في شارع أبو نؤاس وشارع السعدون والمشهورة بالسّمك المسكوف^(٢٥).

المبحث الثاني : معوقات التنمية السياحية في العراق

على الرغم من توافر الكثير من مقومات السياحة في العراق سواء أكانت الطبيعية منها أم البشرية، إلا إن هذه المقومات لم تستثمر بشكل ينهض ويرقى بها إلى المستوى المطلوب، ولعل ذلك يعود إلى أسباب عدة منها :

١- عدم استقرار الأوضاع الأمنية، فبعد سقوط النظام في نيسان من عام ٢٠٠٣ نشأت أوضاعاً أمنية استثنائية غير مشجعة البتة على قيام السياح بزيارة العراق ، فمن المعروف إن الطلب السياحي يعد حساساً جداً بالظروف السياسية والأمنية ومرهوناً بها، فكلما تحقق الاستقرار السياسي والأمني سواء في البلدان المصدرة للسياح أم المستقبلية لهم كلما زاد الطلب السياحي والعكس صحيح . إن توفر الجانب الأمني الشخصي للسياح واستتباب الوضع الأمني بشكل عام ذو أهمية بالغة إلى جانب توفر عناصر الجذب السياحي الأخرى ، وفي حالة عدم توفر الاستقرار الأمني فإن هذا يؤدي إلى نفور السياح عن هذه المناطق والبحث عن مناطق جديدة أكثر أماناً واستقراراً^(٢٦) .

٢- قصور وعدم انتظام طرق النقل البري والجوي والبحري ، وضعف ارتباط هذه الطرق بمواقع الجذب السياحي ، فضلاً عن تخلف وسائل النقل ، فأغلبها قديمة وغير مكيفة ولا تحتوي على وسائل الراحة التي ينشدها السياح .

٣- تواضع خطط الترويج والتسويق السياحي وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة للتسويق والبحوث والإحصاءات ، فلا يمكن تحقيق تنمية سياحية ما لم يرافقها عملية ترويجية نشطة، فمثلاً احتلت اسبانيا المرتبة الأولى في العالم بالإنفاق على الترويج السياحي ، إذ أنفقت في عام ١٩٩٧ مبلغ (٧١) مليون دولار وزارها بالمقابل (٤٣) مليون سائح أنفقوا (٦٢٦) مليار دولار وهذا يعني إن اسبانيا تنفق (٦٥١) دولار على عملية الترويج لترغيب كل سائح واحد ، ولقد دلت الإحصاءات إن ما أنفقه السائح باسبانيا يعادل (٦١٤) دولار وبالتالي فإن كل دولار انفق على التنشيط والترويج في اسبانيا أنتج عائد يساوي (٣٧٢) دولار^(٢٧) .

٤- انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمرافق الدينية والأماكن الترفيهية، وعدم كفاءة دورات المياه وأنظمة معالجة النفايات في إطار انخفاض الوعي السياحي .

٥- تقليدية البرامج السياحية وعدم وجودها أصلاً مما يقف حائلاً دون اطالة مدة إقامة السائح في العراق . فلا يمكن للسياحة إن تنجح بدون برامج معينة يتمتع بها السائح، وهذه البرامج تشمل مثلاً الحجز المسبق للسائح في الفنادق او عند وصوله البلد المعني ، فضلاً عن الخدمات الإرشادية وبرامج زيارة المناطق والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمصحات العلاجية والمحلات التجارية والأسواق والمتنزهات .

٦- الإهمال الواضح للمناطق الأثرية وتحول معظمها إلى قواعد وتكنات عسكرية أمريكية ولا سيما آثار بابل ، والتي لحق بها الدمار بشكل كبير ، وهناك تقصير في أعمال الصيانة والترميم وإعادة البناء وإرجاء الكثير من أعمال التقيب إلى أجل غير مسمى ، فضلاً عن عدم وجود نظام مبرمج لزيارة وزيادة جذب السائحين لهذه المواقع .

٧- عدم كفاية القوانين الردعية ووسائل الحد من تهريب الآثار والقطع الأثرية او استرجاعها مما ساهم في تفاقم المشكلة وتقويض معالم السياحة .

٨- ارتفاع أجور النقل جواً للوافد إلى العراق على متن طائرات الخطوط الجوية الأجنبية والتي تتقاضى (٢٥%) من ثمن التذكرة إضافة كرسوم تأمين على الطائرات القادمة من دول العالم تحسباً للمخاطر المحتملة التي تصيب الطائرة في العراق ، ومما تجدر إليه إن سعر تذكرة السفر من بغداد إلى عمان جواً يبلغ (٦٠٠) دولار ذهاباً وإياباً ، فيما تحددتها الخطوط الجوية الأردنية بـ (٨٢٢) دولار للرحلة من عمان إلى بغداد ذهاباً وإياباً .

٩- تركيز معظم المنشآت السياحية والترويجية في العاصمة بغداد مثل مدينة الألعاب والجزيرة السياحية وحديقة الحيوانات والمطاعم والفنادق السياحية ، وهذا التركيز يزيد من عبء استعمالات الأراضي في

بغداد وما ينتج عنها من ضغط على المرافق الأساسية وتفاقم المشاكل المرورية على الطرق، فضلاً عن الآثار السلبية من تلوث وضجيج وهي أمور تسبب للسائح نوعاً من الضيق وعدم الارتياح وتؤدي إلى ضياع كثير من وقته •

١٠- لا يحظى قطاع السياحة كقطاع مهم من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يستحقه من أولوية واهتمام ودعم، فعلى الرغم من وجود وزارة للسياحة والآثار إلا إن دورها غير فعال ولا تتولى عملية التخطيط والتنسيق والإشراف على الأفواج السياحية التي تقصد العراق لأغراض الزيارة، فضلاً عن ذلك فإن غياب التنسيق بين الوزارة ومديرتي الوقف السني والشيعي حالت دون وضع خطط تنموية مستقبلية تخدم القطاع السياحي العراقي ولاسيما السياحة الدينية •

١١- انعدام الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية في كافة مجالات الاستثمار السياحي، سواء في مجال الإيواء السياحي (الفنادق والدور السياحية) او في مجال تطوير المزارات الدينية، او في مجال إنعاش الاهوار في جنوب العراق او استغلال المناطق الصحراوية، إن عملية جذب هذه الاستثمارات تحتاج وبشكل كبير لعملية الترويج وجذب الفرص الاستثمارية السياحية ذات الجدوى الاقتصادية وتسويقها لغرض تشجيع المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات للإقبال عليها وتنفيذها^(٢٨) •

١٢- ضعف وتدني التخصيصات المالية اللازمة لتنمية القطاع السياحي وضمان استمراريته بحيوية، إذ لا يحظى هذا القطاع إلا بالنزر القليل من التخصيصات قياساً بالقطاعات التنموية الأخرى •

١٣- ضعف الطاقة الإيوائية، إذ لا يوجد في العراق سوى (٥) فنادق من الدرجة الممتازة^(٢٩)، إذ لا تزال هذه الفنادق ذات تجهيزات قديمة وبائسة قياساً بالفنادق الموجودة بالدول الأخرى، كما إن اغلب هذه الفنادق خاصة الموجودة في بغداد قد تعرضت لإعمال السلب والنهب وبعضها أصبح حكراً على قوات الاحتلال حصراً •

١٤- النقص الكبير في الكوادر المؤهلة والمدربة ذات التخصص في مجال السياحة والفندقة، فالعراق يفتقر إلى الأيدي العاملة الفنية والخبرة التي تعمل في مختلف المجالات السياحية، فعلى سبيل المثال هناك نقص في عدد الأشخاص الذين يقومون بالأعمال الخدمية في الفنادق والأماكن والمحلات التي يزورها ويتردد عليها السياح، وكذلك بالنسبة للمرشدين السياحيين الذين يرافقون السياح في تجوالهم وإرشادهم إلى مختلف المناطق والأماكن السياحية^(٣٠) •

١٥- ضعف أداء الإعلام السياحي، فعملية التوعية السياحية لدى المواطنين ما تزال متخلفة، وذلك يرجع إلى غياب الإعلام السياحي أصلاً وفقدانه لعناصر الانتشار والجذب والإقناع، وتتمثل هذه العناصر بالبوسترات والملصقات والكتب والمطبوعات والبرامج والحملات الإعلانية السياحية، فضلاً عن ذلك فإن افتقار وسائل الإعلام المقرؤة والمسموعة والمرئية إلى برامج سياحية متخصصة وهادفة اثر بشكل سلبي على عملية التوعية، كما إن عدم وجود تنسيق مشترك وبرامج موحدة للجهات الإعلامية في الوزارات المرتبطة بالنشاط السياحي لا يعطي للإعلام السياحي فاعليته المطلوبة^(٣١) •

١٦- الفساد الإداري والمالي وضعف الإصلاح الإداري واستفحال ظاهرة الحزبية الضيقة وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها، كانت من العوامل الأساسية في تهميش التنمية السياحية وإحباط أي مشروع تنموي سياحي •

المبحث الثالث : تخطيط التنمية السياحية

رغم تأكيد الحكومة في السنوات الأربع الأخيرة على الاهتمام بتطوير وتدعيم قطاع السياحة إلا إن المؤشرات الإحصائية والنتائج العملية لهذه التوجهات ما زالت سلبية ولا تعكس تقدماً جوهرياً في هذا القطاع • فأرقام عائدات السياحة ما زالت ضعيفة إذا ما قورنت بإمكانات العراق السياحية، وفي

الوقت نفسه لم تطبق الدولة بعد البرامج والمفاهيم السليمة والمتطورة الخاصة بالعملية التسويقية والدعائية والترويجية للمناطق السياحية العراقية.

إن غياب التخطيط السياحي السليم أدى إلى تدهور النشاط السياحي، لذا فإن وضع الخطط السياحية البعيدة المدى والكيفية التي تنهض بها من شأنه إن يرفع من شأن السياحة وإن إعداد اية خطة سياحية يتطلب إن تقوم على ثلاثة عناصر هي:

١- منح الأولوية لقطاع السياحة واعتباره إستراتيجية اقتصادية تعمل على إصلاح الاقتصاد العراقي واستيعاب القوى البشرية العاملة.

٢- متابعة الأسواق المنافسة مع الأخذ بنظر الاعتبار موضوع المحافظة على البيئة وكذلك رفع مستوى الخدمات.

٣- مواجهة العراقيل والصعوبات كافة التي تعيق نمو وازدهار السياحة في العراق .

أولاً: استغلال العناصر الطبيعية في النشاط السياحي :

إن وجود التنوع الكبير للعناصر الطبيعية الأساسية لقيام السياحة في العراق يجعل من الضروري إن تكون هناك مجموعة من الإجراءات والخطط التي تأخذ بنظر الاعتبار الارتباط الوثيق بين العناصر السياحية وأعداد السياح والتوسعات المستقبلية للمنشآت السياحية القائمة والمقرر بنائها، لذا فإن تخطيط أي عنصر يجب إن يكون مرتبطاً مع بقية العناصر الأخرى وليس في معزل عنها، فمثلاً عند وضع خطة لتطوير الأهرار في جنوب العراق فإن ذلك يتطلب إن تكون الخطة تشمل أيضاً ما موجود من مناطق أثرية ومرقد دينية في نفس الموقع، وتجنب الاعتماد على عنصر واحد فقط.

١- الموقع الجغرافي: إن طبيعية الموقع الجغرافي للعراق أعطته فرصة لاستغلاله في جذب السياح العرب والأجانب، فما زال العراق بموقعه يمثل حلقة الوصل بين الحضارات المختلفة وشكلت سياحة الترانزيت فيما مضى مورداً أساسياً من موارد الاقتصاد العراقي، إن مدى نجاح العراق في استقطاب أعداد كبيرة من السياح وخاصة من الأسواق السياحية الرئيسية والمتمثلة بدول الخليج العربي يتوقف على أسس عدة وهي:

أ- إنشاء مجموعة من المطارات الدولية الحديثة في بغداد والمحافظات وتطوير ما موجود منها مثل مطار بغداد الدولي والتي تستطيع استقبال جميع أنواع الطائرات وتجهيزها بكافة الخدمات من قاعات الانتظار والمطاعم والكازينوهات وغيرها .

ب- قيام الدولة بإنشاء شركات للنقل الجوي ودعم أسعار التذاكر فيها وبما يتلاءم مع الإمكانية المادية لشريحة واسعة من السياح .

ج- تطوير موانئ العراق البحرية مثل ميناء الفاو والبصرة وخور العمية وإقامة موانئ جديدة قادرة على استقبال السفن السياحية والتجارية العملاقة، وإقامة عدد من الفنادق السياحية والمطاعم ودور الاستراحة فيها .

د- تطوير المعابر الحدودية مثل معبر الوليد والسلامة ومهران وتسهيل إجراءات العبور ومنح التأشيرات للسياح وتوزيع المنشورات والأدلة السياحية مجاناً .

٢- التضاريس: إن تنوع المظاهر التضاريسية في العراق وفرت الأرضية المناسبة لقيام النشاط السياحي بمختلف أنواعه، فمثلاً تشكل المنطقة الجبلية مقصداً سياحياً رئيساً للكثير من السياح وسجلت السنوات الأخيرة نمواً واضحاً في أعداد السياح، ففي سنة ١٩٧٣ كان عددهم قد وصل إلى (٥٠٠٠٠) سائح، وإلى ثلاثة ملايين سائح في عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع إن يصل العدد إلى أكثر من (٥ ملايين) خلال السنوات القادمة، لذا ومن أجل زيادة أعداد السياح كان من الضروري العمل على :

١- تطوير البنى التحتية من خلال شق الطرق والإنفاق داخل الجبال وربط المنطقة بخطوط السكك الحديدية الداخلية ومع البلدان المجاورة كإيران وتركيا وإنشاء عدد من المطارات الدولية في الموصل

والسليمانية مثلاً، وإقامة الفنادق السياحية ذات الدرجات الممتازة والمحلات والمجمعات التجارية والترفيهية.

٢- توفير العديد من التسهيلات السياحية وخاصة للسياح الخليجيين لكونهم معروفين بطول الإقامة وكثرة الإنفاق والأقل تأثراً بالشائعات والظروف الاستثنائية، ومن هذه التسهيلات تبسيط معاملات الدخول على الحدود والسماح بانتقال رجال الأعمال والمجموعات السياحية العربية دون الحاجة إلى الحصول على التأشيرات وغيرها.

٣- تشجيع مشاريع التشجير وزراعة الغابات وإعلان المناطق البرية كمحميات طبيعية وتربية الحيوانات فيها وإقامة البحيرات الاصطناعية وخاصة في منطقة هجران مثلاً، وإحياء الفعاليات الفلكلورية والتي تتضمن الصناعات الشعبية والحرف اليدوية.

٤- تنظيم الزيارات للوفود والضيوف إلى المراكز السياحية والمصايف، واستخدام الوسائل العلمية الحديثة للترويج السياحي كاستخدام الانترنت والوسائل الدعائية والإعلامية.

أما بالنسبة لإقليم السهل الرسوبي فهو وبسبب احتوائه للكثير من المقومات والعناصر السياحية الطبيعية والبشرية وكونه من أكثر المناطق التي تأثرت بالحروب والأزمات الاقتصادية التي واجهت العراق أبان النظام السابق، والإهمال المتعمد للمراقد الدينية وهي بدورها أثرت وبشكل كبير على السياحة وخاصة الدينية منها، كما إن عمليات تجفيف الأهوار أدت إلى استنزاف أهم الثروات في هذه المنطقة وإحداث تغييرات في النظام البيئي فيها، إذ أعلنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إحدى أكبر الكوارث البيئية على مر العصور، ولا تقل فداحة عن كارثة جفاف بحر آرال او تدهور غابات الأمازون. إن دفع عملية التنمية السياحية في هذا الإقليم يتطلب:

١- وضع سياسة مستقبلية قادرة على جذب الاستثمارات لتلك المنطقة وبما يوفر الخدمات الأساسية

فيها ومشروعات رأس المال الاجتماعي بصفة عامة (كهرباء، ماء، صرف صحي، أمن، تعليم).

٢- استحداث قطاع للنقل السياحي بكافة أنواعه البحري والبري والجوي لتحقيق الكفاءة لقطاع النقل يعد حجر الزاوية في التنمية السياحية الناجحة^(٣٢)، وربط مناطق الإقليم بطرق نقل سريعة وحديثة.

٣- العمل على بناء المرافق السياحية الضرورية وتوزيعها بشكل عادل بين المحافظات، ونشر الوعي السياحي بين المواطنين.

٤- إنشاء مراكز للدراسات والبحوث في منطقة الأهوار، مهمتها إعداد مشاريع بحثية وتنموية لإعادة تأهيل المنطقة والحد من عمليات إلقاء المخلفات والنفايات الصناعية والأسمدة الزراعية دون معالجة، والمحافظة على التنوع البيئي فيها، خاصة بعد تعرض أكثر من (٤٠) نوعاً من طيورها وعدد غير محدود من أسماكها لخطر الانقراض.

ويشكل إقليم الهضبة الغربية المظهر الثالث من تضاريس العراق، وتبرز أهميته في احتوائه على مجموعة من الواحات والبحيرات وتكون أراضيها في أغلبها صحراوية قادرة على تنشيط السياحة الصحراوية التي تلقى رواجاً كبيراً بين السياح الأجانب، وهو من الاتجاهات الحديثة التي برزت في العديد من دول العالم وخاصة الدول العربية التي تشكل الصحراء جزءاً من أراضيها مثل تونس ومصر والمغرب وتعد دولة الإمارات الرائدة في هذا المجال فقد حولت موقعاً في وسط الصحراء إلى منتجع سياحي وعلى مساحة (٢٦) كم^٢، إذ يقدمون فيه للسياح أعلى مستوى ممكن من الخدمة وممارسة بعض الرياضات مثل ركوب الخيل واستخدام الدراجات الرباعية الدفع وصيد الحيوانات البرية باستخدام الصقور^(٣٣). إن هذه التجربة يمكن الاستفادة منها وتطبيقها في الإقليم وتوفير مستلزمات نجاحها.

٣- المناخ: إن الخلاصة التي يمكن اعتمادها لتقويم مناخ العراق ومدى ملائمته للأغراض السياحية قد برزت في نواحي عدة ومنها^(٣٤).

أ- صلاحية المنطقة الجبلية من العراق للسياحة في فصل الشتاء او الصيف، ففي فصل الشتاء يمكن ممارسة الرياضات الشتوية والمرتكزة على تساقط الثلوج ومنها رياضة التزلج على الجليد وتسلق الجبال، أما في فصل الصيف فهي تشكل وجهة لكثير من السياح خاصة من داخل العراق لقضاء فصل الصيف الحار، حيث تكثر فيها المصايف والمنتجعات السياحية .

ب- صلاحية منطقتي السهل الرسوبي والهضبة الغربية للسياحة في فصل الشتاء، لكونهما يمثلان إقليمين مثاليين لإنشاء المشاتي وما يترتب على ذلك من اقامة العديد من المرافق والمنشآت السياحية التي يرغب بها السياح، خاصة إذا ما علمنا إن هذه المناطق لاسيما الاهوار والمناطق الصحراوية كانت مقصداً سياحياً مهماً لكثير من السياح .

ج- في فصلي الربيع والخريف، وعلى الرغم من قصرهما فهما يساعدان على تنمية السياحة في أي موقع داخل البلد، ويمثلان فترة مناسبة لممارسة الأنشطة السياحية المتنوعة .

٤- الموارد المائية: إن الطلب العالمي والعربي والمحلي على مناطق السياحة المائية في تزايد مستمر، إذ بلغت أعداد السياح الذين يسافرون إلى مناطق السياحة المائية بدافع قضاء إجازاتهم السنوية إلى (٩٠%) وذلك لإغراض التمتع بمزاولة الألعاب والسباحة والتعرض لأشعة الشمس والبلاجات و(٥%) بدوافع ثقافية و(٥%) لإغراض العلاج الطبيعي والنواحي الأخرى، وعلى الرغم من وفرة الموارد المائية في العراق إلا إنها لم تستغل بعد بما يخدم التنمية السياحية . إن تنوع هذه الموارد قد جعل بالإمكان تطوير واستحداث أكثر من نوع من السياحة المائية، فبالنسبة للأهوار وتفرعاتها يمكن الاستفادة منها في :

أ- لتنشيط السياحة الداخلية القصيرة المدى (عطلة نهاية الأسبوع) داخل المدن إذ ستتاح فرصة لإقامة عدد من المنشآت السياحية .

ب- الاستفادة من الأهوار لتطوير النقل المائي ومنه النقل السياحي المرتبط بالنزوات داخل المدن، كما يمكن الاستفادة من الثروة السمكية الموجودة فيها في تنظيم سباقات صيد الأسماك^(٣٥) .

والمطلوب هو وضع خطط للسنوات العشر القادمة وتخصيص لها من ميزانية الدولة نسبة لا تقل عن (٥%)، تشمل الخطة بناء سدود لجميع الأنهر الكبيرة والصغيرة مهمتها الحفاظ على منسوب المياه لغرض حركة الزوارق واليخوت والقوارب ما بين أجزاء الأنهر التي تفصلها السدود، وقد طبق ذلك على نهر التاييز الذي يخترق العاصمة البريطانية لندن .

أما بالنسبة للبحيرات فعلى الرغم من اختلاف التوزيع الجغرافي لهذه البحيرات واختلاف خصائصها الفيزيائية والكيميائية، فهي في مجملها في حاجة إلى دراسة الجوانب التالية ورسم الخطط التطويرية في ضوء تلك المعطيات وهي:

أ- المحافظة على بقاء مياه هذه البحيرات خالية من التلوث، وتطوير الفعاليات القائمة على الماء او الشاطئ وتوفير المعدات والأجهزة الخاصة بممارستها .

ب- الاهتمام بتشجير سواحل البحيرات وعمل الأحزمة الخضراء حولها، وتأسيس الأندية التي تعني بتنظيم المسابقات والأنشطة الرياضية المائية .

ج - بناء مطاعم خاصة بالأكلات العراقية والشرقية والغربية، وأخرى لبيع الأسماك وتقديمها بالطريقة العراقية المعروفة ب(السمك المسكوف) .

د- تقييم عناصر الجو المختلفة وما يمكن إن يقدمه الموقع لإنشاء فنادق او بيوت سياحية ومطاعم^(٣٦) .

أما المياه الجوفية ومياه العيون والينابيع، فتزداد أهميتها في المناطق الصحراوية وخاصة للسكان المحليين وأصبحت أساساً للحياة الاقتصادية فيها ونشأت حولها عدد من المدن مثل عين تمر وكبيسة، واستخدمت بعضها للأغراض العلاجية الجلدية والمفاصل والروماتيزم مثل ينبوع السيلة والمعورة في هيت وحمام العليل في الموصل، وقد شهدت تلك المناطق إقبلاً كبيراً للسياح لإغراض السياحة العلاجية والتمتع بجمالها الطبيعي . إن تطوير تلك الينابيع والعيون يتطلب القيام بجملة من

الدراسات حول نوعية وخصائص المياه الموجودة فيها وإمكانية إقامة المصحات العلاجية وتوظيفها بما يخدم الجانب السياحي في العراق .

والشيء نفسه يمكن إن يقال على المساقط المائية والشلالات، فهي في حاجة ماسة إلى الكثير من أعمال التطوير نظراً لقدم منشأتها القائمة ومحدودية طاقتها الفندقية بحيث لا تستوعب إعداد السياح القادمين من مناطق مختلفة، إن تحويل هذه الشلالات إلى عنصر جذب سياحي بارز يتطلب إدخال الوسائل التقنية الحديثة ورسم البرامج السياحية وتنظيم الرحلات خاصة في مواسم السياحة المعروفة .

٥- الطيور والحيوانات البرية : لقد كثفت الكثير من الدول جهودها للحفاظ على الحياة البرية من خلال إنشاء محميات طبيعية تضم الحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض وتخصيص مساحات واسعة من أراضيها لهذا الغرض ومنها دولة كينيا التي أنشئت وعلى مساحة تقدر بـ(٣٠٠) هكتار، حديقة كينيا الوطني . إن التنوع الإحيائي الموجود حالياً في العراق وخاصة في منطقة الاهور مهدد بالانهيار ما لم تكون هناك خطوة جادة من قبل الحكومة والجهات المعنية ولاسيما وزارة البيئة للمحافظة على هذه الأنواع وقد تعرض معظمها إلى الانقراض بسبب التلوث الكبير الذي تشهده الاهور والانهار من جراء إلقاء النفايات الصناعية والمياه الثقيلة .

إن اعلان منطقة الاهور كمحمية طبيعية تخضع للقوانين الدولية كفيل بحمايتها من التجاوزات الحاصلة ويحافظ على الكائنات الحية التي توجد فيها، إلى جانب كونها مقصداً سياحياً رئيساً ليس في العراق وحده وإنما في الشرق الاوسط بأجمعه .

٦- الغطاء النباتي : يمد الغطاء النباتي سواء الطبيعي منه او الزراعي القطاع السياحي بجانب كبير من متطلباته من السلع الزراعية، فقد قدر إن نسبة إنفاق السائح على الأطعمة والمشروبات تتعدى (٣٢ %) من إجمالي إنفاق السائح في القطر المضيف^(٣٧)، فضلاً عن ما يوفره من جانب جمالي وتلطيف درجة الحرارة ومصدات للرياح والتخلص من الغبار والأتربة، ووفقاً لهذه الأهمية فأن إقامة الأحزمة الخضراء حول المدن والمناطق السياحية وإنشاء الحدائق العامة والمتنزهات وإدخال التقنيات الحديثة في زراعة المحاصيل الغذائية امر من شأنه إن يشجع النشاط السياحي و يوفر النقص الحاصل والطلب المتزايد على المنتجات الزراعية ويسهم في توسيع السوق امامها وتشجيعها على زيادة الانتاج .

ثانياً : استغلال العناصر البشرية في النشاط السياحي

تطوير السياحة الدينية :

تعد المزارات الدينية الإسلامية الرئيسية في كربلاء والنجف وسامراء والكاظمية من أكثر الأماكن الدينية الجاذبة للسياح ، لذا فأن تطوير تلك المزارات يجب ان يتلاءم وقديستها إلى جانب النسيج الحضري التقليدي ،وقد جرت عدة عمليات تطوير عليها ولكنها كانت محدودة واقتصرت على صيانة وترميم بعض مرافقها دون التوسع في بناء او استحداث أخرى جديدة ودون إن تراعي الطلب المتزايد على السياحة الدينية .

ولغرض تفعيل النشاط السياحي الديني واعطائه الحيز والموقع الملائم ،لابد من تأسيس شركة متخصصة بهذا الجانب تعمل على تهيئة الظروف المناسبة والملائمة لاستثمار جميع عناصر السياحة الدينية في القطر ،واستئجار الفنادق والحافلات والسيارات لخدمة الزوار والتعاقد مع الجهات العراقية وغير العراقية فيما يتعلق باستقبال الوفود وتفويجها وتنظيم البرامج السياحية وتأمين الراحة لهم ،كما تتولى مهمة الترويج من خلال وسائل الإعلام المختلفة داخل القطر وخارجه^(٣٨) .

وقد عانت هذه المزارات من اهمال كبير أبان النظام السابق خاصة بعد الانتفاضة الشعبانية وتعرض المرافق الدينية في كربلاء والنجف إلى القصف والتدمير، كما تعرضت بعض المرافق بعد سقوط النظام للتفجير والتهديم وخاصة مرقد الاماميين العسكريين في سامراء ومعظم المرافق الموجود في محافظة ديالى . وبالنظر إلى واقع الحركة السياحية في المدن المقدسة، نجد إن حركة الزائرين تشد في

أيام الجمع والزيارات الموسمية الخاصة او في المناسبات الدينية والاجتماعية ، ويأتي الزائرون من داخل تلك المدن ومن المحافظات المجاورة فضلاً عن الوفود الزائرة من الدول العربية والإسلامية ومنهم طائفة البهرة من الهند وباكستان وأفغانستان، وقد تباينت أعدادهم بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق حيث جاء منهم في سنة ٢٠٠٢ م بحدود (٥٠٠٠) زائر وكذلك الزوار الإيرانيين حيث ازدادت أعدادهم بشكل كبير وملحوظ خاصة في الفترة التي تلت عام ٢٠٠٠ إذ وصلت ما بين (٢٠٠٠ - ٣٠٠٠) زائر اسبوعياً، ولكن بعد سقوط النظام البائد حدثت زيادة مفاجئة وكبيرة لتصل في عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٧٠٠٠ زائر كل ثلاثة أيام^(٣٩).

إن الاسراع في بناء هذه المراقد اصبح من الضرورات الملحة لما تمثله من أهمية بالنسبة لكثير من المسلمين ليس في العراق فحسب وإنما لدول اسلامية أخرى، فضلاً عن ذلك فهي تنفقر إلى عدد من الخدمات التي يحتاجها الزائر ولاسيما دورات المياه الصحية واماكن الوضوء، وتوفير الفنادق السياحية من الدرجة الأولى، فاعلَب الفنادق الموجودة في الكاظمة مثلاً التي تخدم السياحة الدينية والبالغة (١٦) فندق تصنف إلى الدرجة الثالثة والرابعة، أما البقية فهي فنادق شعبية لا تملك درجة تصنيفية ومتواضعة جداً وتفتقر إلى الشروط الصحية، وهي تستقبل النزلاء العراقيين فقط ولا تقدم أية خدمات عدا خدمات الإيواء وهذا مؤشر يؤكد تدني مستوى هذه الفنادق وافتقارها إلى المواصفات الفندقية العالمية^(٤٠)، و يمكن ارجاع ذلك إلى تدني المستوى الأمني في العاصمة بغداد وارتفاع أعداد القتلى والجرحى نتيجة الأعمال الارهابية التي تطال الابرياء من ابناء الشعب العراقي .

إن استقرار الوضع الأمني في المحافظات الجنوبية قد انعكس على حركة البناء والاعمار فيها ،ففي محافظة النجف حدثت بعض التغييرات في المخطط الاساس بشكل يخدم السياح فهناك مشروع في الجانب الايمن خلف مرقد الإمام علي (عليه السلام) يشمل (١٦) فندقاً سياحياً من الدرجة الأولى مع مضيف يعرف ب(مضيف الإمام علي) مع ساحة كبيرة لوقوف السيارات، أما في الجانب الأيسر فهناك أيضاً (١٦) فندق سياحي مع مجمع خدمي متكامل، وكذلك سيتم إنشاء (١٤) فندقاً سياحياً مع قاعتين للمناسبات والمؤتمرات ورجال الأعمال . ولأجل التقليل من كثافة المرور وشدة الازدحام المروري خارج وداخل المدينة ولتقليل الحوادث المرورية التي تنتج عن مثل هذا الازدحام هناك خطة لفتح طرق رئيسية وفرعية تؤدي إلى المرقد الشريف بأقرب مسافة ممكنة فضلاً عن استخدام الطرق الحلقية لتلافي الدخول إلى مركز المدينة ومنها طريق (كربلاء - النجف) والطريق الثاني (نجف - ديوانية)^(٤١). إن إنشاء هذه المشاريع حققت نجاحات محدودة ولا تزال أيام الزيارات تشهد اختناقات شديدة وازدحام مروري واسع، كما تعاني مرائب نقل الركاب من قلة توفر وسائل النقل وعدم كفايتها لنقل الأعداد الكبيرة التي تصل في اغلب الزيارات إلى ملايين الزوار، ومن اجل التغلب على هذه المشاكل فان السعي إلى إنشاء مترو للأنفاق يربط المدن المقدسة مع المحافظات المجاورة او ربطها بواسطة شبكة من سكك الحديد الحديثة فان ذلك من شأنه إن يقلل من الازدحام ويوفر الجو الملائم لأداء طقوس الزيارة لكل الزوار .

تطوير المناطق الأثرية :

بالنظر لما تمر به الآثار العراقية اليوم من عمليات تخريب مقصودة تستهدف طمس حضارة العراق التي امتدت لسبعة آلاف سنة ،فهي اليوم بأمس الحاجة إلى سن قانون يحميها من عمليات السرقة المتواصلة واستعادة ما تم اخراجه من العراق بطرق غير شرعية ومنها قانون الآثار والتراث رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ م الذي تم ايقاف العمل به بعد سقوط النظام السابق، كما إن توقف اعمال الصيانة للآثار قد أدت وبشكل كبير إلى زوال الكثير من معالمها البارزة ،فقد أشارت إحدى الدراسات إلى إن معظم المدن التاريخية في العالم العربي قد فقدت أكثر من (٧٠%) من نسيجها التاريخي خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن المنصرم، وبالتأكيد فان إعادة بناء ما تهدم من هذه الآثار وفقاً للمخططات الأصلية لها

السياحية في العراق
واستخدام مواد البناء ذاتها التي استخدمت سابقاً سيكون لها دور في عودة الحياة إليها وقدرتها على الجذب السياحي .

أما بالنسبة للمشاريع السياحية في هذه المواقع فهي في حاجة إلى ربطها بطرق نقل معبدة قادرة على الوصول إلى ابعدها نقطة فيها، فغالبيتها تقع في مناطق نائية وبعيدة عن المراكز الحضرية والمدن وطرق المواصلات، فضلاً عن تشجيرها بأنواع مختلفة من الأشجار وإقامة متحف تاريخي عند المدن التاريخية المهمة مثل مدينة بابل واشور ونفر، وإنشاء متاجر لبيع التحف الاثرية والهدايا التذكارية وتنظيم المهرجانات والاحتفالات بشكل دوري مثل المهرجانات التي كانت تقام سابقاً ومنها مهرجان بابل الدولي واستحداث اخرى جديدة مثل مهرجان نفر او الوركاء وغيرها .

تنمية الصناعات اليدوية :

وهي تمثل رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني لكونها تمثل تراث الأمة ومراحل تطورها الفكري والعمراني، ولغرض تنميتها وتطويرها فهي بحاجة الى :

أ- تشجيع هذه الصناعات من قبل الدولة والقطاع الخاص وتوفير المواد الاولية والورش الصناعية وشمولهم بالتخفيضات او الاعفاءات الضريبية .

ب- اقامة مهرجانات فنية وفلكلورية لتعريف العالم بتاريخ العراق العريق وبشكل سنوي .

ج- اجراء حملات تسويقية لهذه المنتجات بغية تداولها داخل العراق وخارجه .

الاستنتاجات :

١- يزخر العراق بإمكانات ومقومات سياحية قلما توجد في دولة من دول العالم، وتتميز بتنوعها وأصالتها وتوزيعها الجغرافي الفريد ، ولكنها وبسبب مجموعة من المعوقات لم تستثمر بشكل صحيح واقتصادي .

٢- فقدت السياحة أهم عنصر من عناصر ديمومتها ونجاحها وهو الاستقرار الأمني والسياسي، فبعد سقوط النظام السابق أحجم كثير من السياح عن الدخول إلى العراق بسبب سوء الوضع الأمني وتضاعف وتيرة عمليات القتل والخطف والتفجير ، ولم تدخل أية مجموعات سياحية باستثناء زوار المراقدين الدينية المقدسة وخاصة المزارات الدينية في كربلاء والنجف والكاظمية عبر المنافذ والمناطق الجنوبية من البلاد .

٣- إغفال كبير من قبل الحكومة للدور الكبير الذي يمكن إن تضطلع به السياحة في تنمية وتحسين الاقتصاد العراقي، فقد حققت السياحة مثلاً عوائد مالية كبيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ووصلت إلى حوالي (٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٠ والى دخول (٥) ملايين سائح إليها من مختلف دول العالم .

٤- هناك نقص كبير وواضح في عدد الفنادق السياحية من الدرجة الممتازة فقد وصل عددها إلى (٥) فنادق فقط وهي متركزة في العاصمة بغداد، فضلاً عن المنشآت السياحية الأخرى والمرافق الخدمية المهمة التي يحتاجها السياح في حلهم وترحالهم، كما إن الموجود من خدمات البنية التحتية من طرق وشبكات الماء الصافي وخطوط نقل الطاقة الكهربائية لايفي بالغرض .

٥- ضعف دور وزارة السياحة والآثار في التخطيط للمشاريع السياحية او رسم سياسة سياحية بعيدة المدى تعتمد على آخر التطورات الحاصلة في هذا الميدان ، والشيء نفسه ينطبق على هيئات السياحة المنتشرة في المحافظات فبعضها يفتقر إلى الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة وبعضها الآخر يفتقر إلى مكان مناسب لممارسة أعماله المختلفة .

٦- النقص الشديد في الكوادر المدربة لإدارة المنشآت السياحية ، من مرشدين سياحيين وإداريين وفنيين وعامل خدمة، فالعمل في المجال السياحي يتطلب خبرة ومهارة كما إن التعامل مع السياح في أسلوب مقبول ومرضي وخلق البيئة السياحية هي من العناصر المهمة في تطوير النشاط السياحي .

٧- انعدام عمليات الترويج والإعلام والتوعية السياحية لما موجود في العراق من إمكانات سياحية كبيرة، فلم تتوفر المستلزمات الأساسية التي يتوقف عليها نجاح الإعلام السياحي في أداء المهمات المنوطة به وفي مقدمتها توفر رأس المال وتوظيفه بما يخدم خطط التنمية السياحية والإنسان الذي يعد من ابرز مستلزمات تنفيذ خطط الإعلام السياحي .

٨- ليس هناك دور للقطاع الخاص في عملية الاستثمار في المجالات السياحية المتنوعة، فما زال القطاع الخاص في العراق يتخوف من الاستثمار في هذا المجال، وتقتصر نشاطاته على الأعمال التجارية والزراعية وغيرها .

٩- قلة الميزانية المخصصة من قبل الحكومة لوزارة السياحة والآثار، فالنهوض بهذا القطاع يحتاج إلى تخصيصات مالية كبيرة جداً تصل إلى أكثر من (٥) مليارات دولار حسب آخر دراسة قامت بها وزارة التخطيط ، نظراً لما أصاب هذا القطاع من أضرار جسيمة خلال السنوات الستة عشر الماضية .

١٠- انعدام الاستثمارات المحلية والأجنبية وعدم وجود قانون ينظم عمليات جذب فرص الاستثمار السياحي، ولم يتم تخصيص قطع أراضي لإقامة مشاريع استثمارية عليها خاصة في المحافظات الجنوبية التي يمكن إن تعتبر ظروف ومناخ الاستثمار فيها مستقرة وجيدة لان تلك المناطق تتمتع نسبياً باستقرار امني .

١١- عدم تأثر السياحة الدينية بالظروف الأمنية والسياسية التي حدثت في العراق بشكل كبير ، فقد أبرمت الحكومة عدة اتفاقيات مع الجانب الإيراني لتسهيل مهمة دخول الزوار الإيرانيين إلى العراق وبمعدل (١٥٠٠) زائر يومياً ، فضلاً عن الزوار القادمين من الدول الأخرى ولاسيما الهند وباكستان والبحرين ولبنان .

التوصيات :

- ١- إعداد الدراسات والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات التي تعنى بالتعريف بالآثار الايجابية للسياحة، وبالإمكانات السياحية التي يمتلكها العراق، وتدعيم مسارات التنمية في المجالات المختلفة والعمل على إصدار قانون جديد للاستثمار السياحي الذي يتم بموجبه منح جميع التسهيلات المالية والمصرفية للشركات الاستثمارية، وتنظيم المعارض للمشاريع الاستثمارية التي تشارك فيها كبرى الشركات العالمية المتخصصة ذات العلاقة للترويج لمشروعاتها، وتأجير الأراضي لإغراض سياحية عن طريق المساحة لمدة لا تقل عن (٢٥) سنة .
- ٢- تبسيط إجراءات تأشيرات الدخول والتفكير بإصدار (فيزا) عربية لعدة بلدان عربية، والسماح لرجال الأعمال والمجوعات السياحية بالدخول إلى العراق دون الحاجة للحصول على تأشيرات مع ضرورة إلغاء القيود على انتقال السيارات عبر الحدود وإنشاء تعريفات سفر تشجيعية للنقل الجوي وذلك في أوقات الركود والعمل على تفويج الزوار والوافدين وكذلك فتح الأجواء للرحلات العارضة والخاصة .
- ٣- ربط العراق مع دول الجوار بخطوط نقل حديثة وسريعة وخطوط سكك حديدية والطرق البحرية، فليس بإمكان غالبية السياح تحمل تكاليف السفر بالجو مع إعادة دراسة التشريعات التي تحكم هذه الخدمات .
- ٤- اتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانة المواقع الاثرية والتاريخية وحمايتها من اعمال السرقة والتخريب وتفعيل قانون الآثار والتراث رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ للحد من سرقة الآثار والتجاوز عليها، وضرورة ربط هذه المواقع بطرق النقل المختلفة وتزيينها بلافتات إرشادية وتعريفية خاصة بها .
- ٥- ضرورة الاهتمام بالمزارات الدينية لجميع الطوائف والحفاظ على قدسيتها وإنشاء فنادق خاصة بالسياحة الدينية والبحث باستمرار عن أسواق سياحية جديدة كالانفتاح على دول العالم الإسلامي وتسهيل عمليات الدخول لهم وتشجيع الطلب على السياحة الدينية من خلال تخفيض أسعار الإيواء للأطفال والأحداث وأجور المرافقين، فضلاً عن إقامة برامج ترويجية في مواسم الكساد بما لا يتعارض مع أغراض السياحة الدينية .
- ٦- التنوع بالأنماط السياحية وتجنب الاعتماد على نمط معين كالسياحة الاثرية والدينية مثلاً وحتى على بلد واحد كسوق ومصدر للسياح، فضلاً عن رفع شعار السياحة النظيفة والتي تحاول الابتعاد عن المظاهر التي تتعارض مع التعاليم الدينية والعادات والتقاليد العربية الأصلية ومنها سياحة الجنس التي أخذت بالانتشار في أوروبا و دول جنوب شرق آسيا .
- ٧- تكليف وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية بتبادل البرامج السياحية تشجيعاً للسياح بزيارة العراق واستخدام التقنيات الحديثة والوسائل الدعائية والإعلامية المتطورة والانترنت في خدمة النشاط السياحي والترويج له وطبع دليل سياحي خاص بالمواقع السياحية العراقية والبوسترات والملصقات والكتب المجانية وتوزيعها للسياح عند دخولهم الحدود .
- ٨- اعتماد المعطيات والأرقام وأصول التسويق قبل إصدار أية قرارات تهم القطاع السياحي الذي من شأنه إن يقلل من الأضرار التي يمكن إن تنجم تحت أية ظروف .
- ٩- التخفيف عن كاهل القطاع السياحي من الضرائب التي تفرضها الحكومة إلا في حدود المعقول او عند الضرورة .
- ١٠- إنشاء شركة سياحية كبرى تكون قادرة على دراسة واقع السياحة في العراق وتعمل ضمن خطة متكاملة لتوجيه السياحة والترويج لها في الوطن العربي والعالم لتشجيع المواطنين العرب والأجانب على تنمية السياحة العراقية وتؤدي بالتالي إلى خلق التشابك والتفاعل المطلوبين بين الشعب العراقي والسياح، وتكون قادرة على تلبية احتياجات النقل السياحي المتطور ليحاكي الشركات الكبرى في العالم .

- ١١- إعادة بناء معهد بغداد للسياحة والفندقة وتخريج كوادر لها القدرة على إدارة المنشآت السياحية والتعامل بشكل حضاري مع السياح على اختلاف أذواقهم ومشاربهم .
- ١٢- دعم الصناعات الشعبية واليدوية وصناعة التحف والهدايا التذكارية وتشجيعها وبيعها في المواقع الدينية والأثرية بوصفها تمثل جانب من تراث الأمة وتاريخها العريق .
- ١٣- توفير السبل للنهوض بالسياحة الداخلية فهي إلى جانب كونها وسيلة مهمة لتوفير الأجواء الملائمة للمواطنين لقضاء أوقات فراغهم وبالأشكال المختلفة للراحة والاستجمام والترويح، وكذلك إسهامها في دعم الاقتصاد القومي من خلال عدالة توزيع الدخل القومي على مختلف المناطق في الدولة ورفع المستوى لمعاشي والثقافي والحضاري للمواطنين وزيادة نمو العلاقات الاجتماعية وإذكاء الشعور الوطني فضلاً عن تنمية الهوايات والحرف اليدوية .
- ١٤- استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (G.I.S) في تحديد المواقع السياحية المناسبة وذلك يتطلب :
- أ- بناء قاعدة معلومات عن السياحة وأنواعها في العراق .
- ب- بناء قاعدة معلومات عن المقومات الطبيعية والبشرية وتوزيعها الجغرافي في العراق .

المصادر والهوامش:

- ١- قيس رؤوف عبد الله، مثنى طه الحوري، دور المصادر الطبيعية في نشوء وتطور السياحة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٧، السنة السادسة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٢، ص ١٠١ .

- السياحية في العراق
- ٢-المصدر نفسه،ص١٠٤ .
 - ٣- رعد العاني،الوجيز في الجغرافية السياحية وسياحة المخيمات،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٥،ص٤٠ .
 - ٤-آزاد محمد أمين،المقومات الجغرافية لنشوء وتطور السياحة في المنطقة الجبلية من العراق،مجلة كلية التربية،العدد٢،مديرية دار الكتب،جامعة البصرة، البصرة ١٩٧٩،ص٥١ .
 - ٥-المصدر نفسه،ص٥٣ .
 - ٦-صلاح حميد الجنابي،سعدى مهدي غالب،جغرافية العراق الإقليمية مطبعة جامعة الموصل،الموصل،١٩٩٢،ص٤٩٩ .
 - ٧-المصدر نفسه .
 - ٨-شبكة الانترنت،وحيد محمد مفضل،اهوار العراق،٢٠٠٤،ص٢ . . www.eco.com.
 - ٩-صلاح حميد الجنابي،سعدى علي غالب،مصدر سابق،ص٥٠٣ .
 - ١٠-عادل سعيد الراوي،إمكانات العراق السياحية في المادة الخام الطبيعية (المناخ)،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية،العدد٢٦،مطبعة العاني،بغداد،١٩٩١،ص٢١٥ .
 - ١١-المصدر نفسه .
 - ١٢-كاظم موسى محمد،دور الموارد المائية في التنمية السياحية،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية،العدد٤٧،٢٠٠١،ص٣٢٠ .
 - ١٣-مهدي الصحاف،الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث،دار الحرية للطباعة،بغداد،١٩٧٦،ص٥٧ .
 - ١٤-المصدر نفسه،ص٥٨ .
 - ١٥-كاظم موسى الطائي،أثر الموارد السطحية في عملية التنمية في العراق،مجلة كلية المعلمين،العدد٣٠،جامعة الموصل،٢٠٠١،ص٣٦-٤٢ .
 - ١٦-مهدي الصحاف،مصدر سابق،ص٢١٦-٢١٧ .
 - ١٧-آزاد محمد امين،مصدر سابق،ص٦٦ .
 - ١٨-كاظم موسى محمد،دور الموارد المائية في التنمية السياحية،مصدر سابق،ص٣٢٧ .
 - ١٩-آزاد محمد امين،مصدر سابق،ص٦٦-٦٧ .
 - ٢٠-نعمان دهش العقيلي،الجغرافية السياحية لمنطقة الصحين،مطبعة العاني،بغداد،١٩٨٠،ص٦٤ .
 - ٢١-شفيق مهدي،الطيور المائية في العراق والوطن العربي،مطبعة دار الرشيد،بغداد،١٩٨٢،ص١٤٨ .
 - ٢٢-شبكة الانترنت،حامد هادي صالح،المدينة السياحية في البصرة،٢٠٠٣،ص٣ .
 - www.totalise.co.uk.2003.p.3
 - ٢٣-حنان حسين دريول،السياحة الدينية في بغداد،رسالة ماجستير غير منشورة،مقدمة إلى كلية الآداب،جامعة بغداد،٢٠٠٢،ص٢٦ .

- ٢٤- احمد سوسة ، حضارة العرب ومراحل تطورها عبر العصور ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩، ص ٣٥ .
- ٢٥- المركز الفلكلوري في وزارة الإعلام، مجلة التراث الشعبي، العدد ٢ ، السنة الثالثة ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٧١، ص ٦٥ .
- ٢٦- المؤسسة العامة للسياحة ، العراق دليل سياحي، مطبعة لوبيانا ، يوغسلافيا ، ١٩٨٢ ، ص ص ٤٠ - ٤٢ .
- ٢٧- المصدر نفسه .
- ٢٨- عبد الله عبيدي جامع، التطور الحضري واثره في تنمية الطلب السياحي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠١، ص ٧٥ .
- ٢٩- شبكة الانترنت، الترويج السياحي، ٢٠٠١، ص ٣ .
- www.islamictoursim.com
- ٣٠ - اكرم زينل الصالحي ، السكان والعمل في النشاط السياحي وخاصة السياحة الدينية في العراق واثاره الجغرافية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٤٩ ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٨ .
- ٣١- مظفر مندوب، الإعلام السياحي في العراق وسائله واساليب تطبيقه ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٥٠ ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٨ .
- ٣٢- نبيل الروبي، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٣ .
- ٣٣- شبكة الانترنت، جريدة البيان، السياحة الصحراوية في دبي
www.albayan.com.2005.p.1
- ٣٤- عادل سعيد الراوي، مصدر سابق، ص ٢١٥ .
- ٣٥- رعد العاني ، مصدر سابق، ص ٣٨ .
- ٣٦- سعد إبراهيم حمد المشهداني، تطوير واقع السياحة على شاطئ التراث، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٨ .
- ٣٧- عبد الله عبيدي جامع، مصدر سابق، ص ٨ .
- ٣٨- حنان حسن دربول ، مصدر سابق، ص ١٢٠ .
- ٣٩- نسرين عواد جصاني، تطور السياحة الدينية في مدينة النجف، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ٥ ، دار ضياء للطباعة والنشر ، النجف ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٤٠ .
- ٤٠ - حنان حسين دربول، مصدر سابق، ص ١٣٥ .
- ٤١- نسرين عواد جصاني، مصدر سابق، ص ٣٤١ .

مجلة القادسية للعلوم الانسانية

مجلة علمية فصلية مُحكّمة
تعنى بنشر البحوث الانسانية كافة